

هل سددت شركة الداو كيميكال التزاماتها المالية للكويت؟ حماد يسأل وزير النفط عن أسماء ملاك «إيكويت للبتروكيماويات» وأرباحها منذ إنشائها

كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالكتب والتقارير التي تم تقديمها من تلك الجهات؟ وسأل عما إذا كان وزير النفط منذ توليه الوزارة قد قام بتعيين أعضاء جدد في مجالس إدارات أي من الجهات التابعة لوزارة النفط؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بأسماء من تم تعيينهم ومن تم إعفاؤهم أو عدم التجديد لهم في مناصبهم مع ذكر الأسباب وتزويدي بالمستندات الدالة على ذلك؛ وهل هناك شراكة بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة داو كيميكال خارج الكويت؟



سدعون حماد

أي شركة أخرى تربتت عليها التزامات مالية للزبنة العامة؟ هل تلقى شركة إيكويت للبتروكيماويات أي دعم من أي جهة حكومية بالكويت سواء كان ماديا أو عينيا؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بتفاصيل هذا الدعم مع بيان السند القانوني لذلك مدعما بالمستندات الدالة التي تم تدعيها في اتفاقية المشاركة مع داو كيميكال الخاصة بمشروع كي داو؟ وما الأسس والمعيار التي بنى عليها تقييمه لمصانع الشركة؟ وما هو التقييم الأولي لهذه المصانع، وهل كان هناك تعديل لاحق على هذا التقييم؟ وما مقدار هذا التعديل مع بيان الأسباب؟ وهل توجد تعاملات سابقة بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة الداو كيميكال خارج الكويت؟ وهل توجد مشاريع مشتركة بين الشركتين لإنشاء أو شراء أو المشاركة في مصانع بتروكيماويات قبل عقد اتفاقية كي داو، وما نصيب هذه المشاريع، وهل نتج عنها أرباح أم خسائر؟ ومم كانت؟ وإذا تم بيع هذه المشاريع كم كانت قيمة الموجودات التي البيع؟ كما يرجى تزويدي بجميع المستندات الدالة على ذلك، وهل كانت هناك معارضة لاتفاقية كي داو من الجهات المختصة بدراسة الاتفاقية والتابعة لوزارة النفط؟ إذا

وجه النائب سدعون حماد سؤالاً إلى وزير النفط هاني حسين طالب فيه بتزويده بأسماء ملاك شركة إيكويت للبتروكيماويات مع بيان حصة كل منهم مع تزويدي بنسخة من عقد التأسيس، ومقدار أرباح شركة إيكويت للبتروكيماويات منذ إنشائها وحتى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال، مع بيان نصيب شركة الداو كيميكال من هذه الأرباح تحديداً؛ وما العلاقة بين شركة إيكويت للبتروكيماويات وشركة إيكويت للتسويق؟ وما نشاطات شركة إيكويت للتسويق؟ ومن هم ملاكها مع بيان حصة كل منهم؟ وهل تمتلك الحق الحصري لتسويق وبيع منتجات شركة إيكويت للبتروكيماويات؟ وما الأسباب التي بناء عليها تم منحها هذا الحق؟ مع تزويدي بنسخة من عقد تأسيس شركة إيكويت للتسويق في البحرين، وما الطريقة التي تقوم بها شركة إيكويت للتسويق بسداد قيمة منتجات شركة إيكويت للبتروكيماويات التي تقوم بتسويقها وبيعها؟ وهل تمتلك شركة إيكويت للتسويق الحق في توزيع الأرباح مباشرة على الشركاء؟ واستفسر عما إذا كانت شركة الداو كيميكال قد قامت بسداد جميع الالتزامات المالية عليها للكويت نتيجة كونها مالكة لحصة بشركة إيكويت للبتروكيماويات أو

الجبري والبراك: القروض أولوية خاصة لدينا



محمد الجبري

قال النائبان محمد البراك ومحمد الجبري إن قضية إسقاط فوائد القروض من الموضوعات ذات الأولوية الخاصة لديهم، مشيرين إلى أنهما تقدما باقتراح يتعلق بإسقاط الفوائد، بما يرفع العتق عن كامل شريحة كبيرة من المواطنين. وأكد النائبان في تصريح مشترك أن الاعتبارات السابقة الخاصة بموضوع إسقاط القروض يجب أن تقود إلى مخالفة دستورية، وأوضح أن الطرح الجديد الذي عرضه بمقترحهما يحقق العدالة، حيث جاء المشروع عن إسقاط الفوائد فقط وفي الوقت ذاته النظر بعين المساواة لمن لم يستفد من هذا المقترح، وذلك من خلال منحة 1000 دينار لغير المستفيد. وشددوا على أنهما سيدافعان بكل قوة عن هذه القضية سعياً إلى رفع المعاناة عن المواطنين، وحتى تلتزم الحكومة بالاهتمام بالمواطن الكويتي الذي هو أولى بالرعاية والدعم بدلا من دعم الحكومة للعالم شرقا وغربا، فبما الكويت أولى بخير وطنهم.

الصانع للشمالى: كم عدد المعسرين؟ لصندوق المعسرين؟



يعقوب الصانع

وجه النائب يعقوب الصانع سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي طالب فيه تزويده بعدد ملفات المعسرين لصندوق المعسرين، وما المبالغ التي والذين تم إنهاء ديونهم، وما المبالغ التي سددت وكم عدد المتقدمين الذين لم يستوفوا شروط الدخول في صندوق المعسرين. وفي الجملة نرجو تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك وكم نسبة الإنجاز في صندوق المعسرين؟

الدوسري لتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية



حماد الدوسري

تقدم النائب حماد الدوسري بالاقتراح بقانون بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة الأولى من القانون رقم 9 لسنة 2011 بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 والمرسوم بقانون رقم 128 لسنة 1992 بنظام التأمين التكافلي والقانون رقم 25 لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية. ونصت المادة الأولى من الاقتراح على أن تضاعف إلى المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه فقرة جديدة نصها الآتي: (وتعاد تسوية المعاشات التقاعدية التي استحققت قبل العمل بهذا القانون بإقتراض من الحد الأقصى للمرتب 1500 دينار شهريا مع عدم صرف فروع مالية عن الماضي). وذكرت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإضافة فقرة ثانية إلى المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976، أنه وفقا للمادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية يكون الحد الأقصى للمرتب المنصوص عليه في هذا القانون 1250 دينارا شهريا وبمقتضى القانون رقم 9 لسنة 2011 المعمول به اعتبارا من 5/1/2011 وذلك - حسبما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون نظرا لتغيير الظروف والحاجة إلى إعادة النظر في الحد الأقصى للمرتب ولتغطية جزء من الارتفاع الفعلي لنفقات المعيشة وتقليل الفروق بين ما يتقاضاه المؤمن عليه أثناء خدمته.

قال إن بلدنا كان ومازال وسيبقى دولة الدستور والقانون العدوة: الكويت قيادة وشعباً لا تعرف القمع السياسي ولا زوار الفجر

أعمالها وبكل شراسة دفاعا عن الدولة أو يتم التعدي بيس أمنهم أو يخرج على مؤسساتهم أو اعتبارات عن القانون دون أي اعتبارات للأشخاص أو الجنسيات. وأشار العدوة إلى أن لجنة حقوق الإنسان البرلمانية دائما ما تدعو الأشخاص والجهات والمنظمات الدولية للتباحث معها حول ملفات حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين والوقوف على آخر المستجدات. وقال أن اجتماع اللجنة لحقوق الإنسان سيناقش فيه أعضاء اللجنة كل الأوضاع مع مقلين عن منطلعتي العمل الدولية وحقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة، فضلا عن نشاطات اللجنة الثابتة التي تقوم بها منذ سنوات وعلى رأسها زيارة السجن والوقوف بشكل ميداني وعملي على أوضاع المحبوسين والموقوفين والتأكد من طريقة معاملتهم وتطبيق كل الضمانات التي تتعلق بأوضاعهم وأحكامهم دون تعسف أو قمع أو تعذيب لهؤلاء المسجونين. وشد في نهاية تصريحه على عدم القبول بالتدخل في شؤوننا الداخلية لأي جهة كانت، مؤكدا استقلالية القرار الكويتي وسيادة أراضي

الإنسان كما جبلوا عليها. وأضاف العدوة أن الكويت خالية تماما من المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، ويسود فيها مبدأ فصل السلطات ولا تقوم السلطات باعتقال أي من المواطنين أو المقيمين على أرضها قبل إصدار حكم من قضاء يتسم بالزمامة والاستقلالية، وبعد توافر شروط الدفاع عنه وفق درجات القاضي. وتعد أن الكويت قيادة وشعبا لا تعرف القمع السياسي ولا زوار الفجر والمعتقلات المظلمة ولديها باب كامل يحمل اسم الحريات بالدستور الكويتي بحسبنا عليه الآخرون، ويستطيع من يشاء التعبير عن آرائه بحرية وجميع الوسائل بعيدا عن الملاحقة شرط ألا يشتمل ذلك على خرق القوانين ومخالفتها أو الإساءة للأشخاص والجهات سواء كان ذلك بالسب أو القذف أو التجريح والتناول عليهم. و جدد العدوة تأكيدها أن الكويت نموذج يحتذى به في سجل حقوق الإنسان والحقوق المدنية وفق الشريعة الإسلامية والدستور والقانون، مؤكدا ضرورة الفصل بين الحرية والفضي، ضاربا مثال بالحريات في أمريكا وأوروبا وممارسة السلطات هناك

استنكر رئيس لجنة حقوق الإنسان النائب خالد العدوة دعوة المتحدث باسم الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند في وقت سابق الحكومة الكويتية إلى التمسك بما درجت عليه من احترام حرية التجمع وتكوين جمعيات، وحثها على منع حبس أناس بسبب استخدامهم موقع «تويتر» قائلا: إن الكويت كانت ومازالت وستبقى دولة الدستور والقانون وسينعيم أهلها بالحرية والاستقرار والأمان وفق المعايير الدقيقة لحقوق



خالد العدوة

قامت برد قيمة القرض الإسكاني مرة أخرى إلى بنك التسليف عسكر لإعادة 1500 أسرة كمستحقين للرعاية السكنية

من إجحاف قوانين الرعاية السكنية لها وأصبحت بلا مأوى أو سكن لها مطالبها بالسماح لهذه الأسر بفتح طلبات إسكانية. وقال عسكر في تصريح صحفي: إن هذه الأسر سبق ان حصلت على القرض الإسكاني من بنك التسليف لشراء منازل لها من سنوات عديدة مضطرة لهذا الخيار بسبب عدم قدرتها على تحمل الانتظار الطويل الذي امتد ليصل إلى 20 عاما للحصول على البيت الحكومي. وتابع عسكر: ولكن قامت هذه الأسرة بعد سنوات ولأسباب متعددة بعضها بسبب ضيق السكن أو بسبب أن البناء قديم ويحتاج إلى ترميم، يبيع منازلها لشراء بيوت أخرى إلا أنها تفاجت بالارتفاع الشديد في أسعار العقارات والذي استحالت معه قدرتهم على شراء منزل بديلة لهم. وأضاف عسكر: فقاموا بإعادة قيمة القرض الإسكاني

من إجحاف قوانين الرعاية السكنية لها وأصبحت بلا مأوى أو سكن لها مطالبها بالسماح لهذه الأسر بفتح طلبات إسكانية. وقال عسكر في تصريح صحفي: إن هذه الأسر سبق ان حصلت على القرض الإسكاني من بنك التسليف لشراء منازل لها من سنوات عديدة مضطرة لهذا الخيار بسبب عدم قدرتها على تحمل الانتظار الطويل الذي امتد ليصل إلى 20 عاما للحصول على البيت الحكومي. وتابع عسكر: ولكن قامت هذه الأسرة بعد سنوات ولأسباب متعددة بعضها بسبب ضيق السكن أو بسبب أن البناء قديم ويحتاج إلى ترميم، يبيع منازلها لشراء بيوت أخرى إلا أنها تفاجت بالارتفاع الشديد في أسعار العقارات والذي استحالت معه قدرتهم على شراء منزل بديلة لهم. وأضاف عسكر: فقاموا بإعادة قيمة القرض الإسكاني

ناشد النائب عسكر العنزي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وزير الدولة لشؤون الإسكان سالم الأذينة سرعة التدخل فورا وبشكل عاجل لإنقاذ 1500 أسرة كويتية تضررت



عسكر العنزي

طالب وزير الدفاع بالعدول عن القرار الظالم والمجحف دشتي لإعادة النظر في قرار إخلاء المراسي المخصصة للضباط القادة والأعوان المتقاعدين

تخصيصها لرتبة لواء وما فوق وهم الضباط الأمراء، قائلا «ليس هكذا تورد البيل يا وزير الدفاع، أفلا يكفي جور الزمان على هؤلاء الضباط المتقاعدين التي تعصف السى معاناتهم معاناة أخرى». وتابع: إن كان السبب من وراء إصدار هذا القرار هو ضيق مرافق النادي وعدم استيعابها لجميع الضباط، يفترض أن يتم التوسع في بناء أندية جديدة في شمال أو جنوب الكويت، معربا عن استعداده هو وزملائه في المجلس للعمل على دعم أي اقتراح يقدم في هذا الشأن، وبالتالي يتم حفظ وصون كرامة هؤلاء الضباط الذين تفانوا في خدمة وطنهم، فنحن مازلتنا نعول عليهم حتى بعد تقاعدهم في الاستفادة من خبراتهم في هذه المرحلة الحرجة. كما تمنى دشتي أن يتم مساواة الضباط الذين تقاعدوا قبل صدور بعض القرارات التي حصل بموجبها مزلاؤهم الذين تقاعدوا بعدهم بفترة على بعض الامتيازات حتى يأخذ كل منهم حقه ولا يشعروا بالغبن.

تخصيصها لرتبة لواء وما فوق وهم الضباط الأمراء، قائلا «ليس هكذا تورد البيل يا وزير الدفاع، أفلا يكفي جور الزمان على هؤلاء الضباط المتقاعدين التي تعصف السى معاناتهم معاناة أخرى». وتابع: إن كان السبب من وراء إصدار هذا القرار هو ضيق مرافق النادي وعدم استيعابها لجميع الضباط، يفترض أن يتم التوسع في بناء أندية جديدة في شمال أو جنوب الكويت، معربا عن استعداده هو وزملائه في المجلس للعمل على دعم أي اقتراح يقدم في هذا الشأن، وبالتالي يتم حفظ وصون كرامة هؤلاء الضباط الذين تفانوا في خدمة وطنهم، فنحن مازلتنا نعول عليهم حتى بعد تقاعدهم في الاستفادة من خبراتهم في هذه المرحلة الحرجة. كما تمنى دشتي أن يتم مساواة الضباط الذين تقاعدوا قبل صدور بعض القرارات التي حصل بموجبها مزلاؤهم الذين تقاعدوا بعدهم بفترة على بعض الامتيازات حتى يأخذ كل منهم حقه ولا يشعروا بالغبن.

ناشد النائب عبدالحميد دشتي وزير الدفاع إعادة النظر فورا في قراره الذي طلب فيه من الضباط القادة والأعوان المتقاعدين إخلاء المراسي التي سبق أن خصصت لهم في نادي ضباط الجيش، تمهيدا لتخصيصها للضباط الأمراء، معتبرا أن القرار فيه ظلم وإجحاف بحق الفئة الأولى التي قدمت



د. عبدالحميد دشتي

طالب الحكومة بوضع إستراتيجية صحية متكاملة الدبوس لإنشاء مدينة طبية متكاملة للخدمات الصحية

يسمى «البرنامج الوقائي الشخصي». 5 - إعداد الدراسات الميدانية بالأمراض والعادات غير الصحية المنتشرة في المجتمع. 6 - دراسة جدوى برامج تعزيز الصحة بصورة دورية. 7 - إعداد دليل متكامل لكل أسرة يحدد به الفحوصات الواجب إجراؤها لكل فرد والفترات الزمنية التي يجب إجراء الفحوصات فيها. 8 - تحويل المرضي إلى الطبيب المختص في حالة اكتشاف أي مرض خلال الفحوصات الدورية. وجاء في المادة الثامنة: تنشأ في كل منطقة صحية وحدة تسمى «وحدة الرعاية المنزلية»، يتبع قسم الرعاية الصحية الأولية في المنطقة الصحية وتختص بالآتي: 1 - توفير رعاية صحية متكاملة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في أماكن إقامتهم. 2 - توفير الاحتياجات الأساسية الطبية للمرضى في أماكن إقامتهم. 3 - دراسة بيئة إقامة المرضى من الناحية الصحية وضمان سلامتهم في محل إقامتهم واقتراح إجراء التغييرات والتعديلات على مساهمتهم ورفع تقرير بذلك لجهات الاختصاص. 4 - توفير الرعاية النفسية للمرضى. 5 - إعداد ملف طبي متكامل عن كل مريض. ونصت المادة التاسعة على أن يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على عرض من وزير الصحة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. 3 - العمل على حصول المؤسسات الصحية على الاعتماد العالمي. 4 - إنشاء مشروع الملف الإلكتروني للمرضى والمراجعين. 5 - وضع نظام لقياس الأداء والإنجاز في المؤسسات الصحية. ونصت المادة الخامسة على أن تضع وزارة الصحة بالتعاون مع الجهات المعنية خطة متكاملة لفئات المجتمع تحدد الفحوصات الوقائية الواجب إجراؤها لكل فئة والفترات الزمنية اللازمة لإجراء الفحص بحسب جنس وطبيعة وحالة وبيئة كل فئة. وتستعين وزارة الصحة في ذلك بالبروتوكولات العالمية المعتمدة للفحوصات الوقائية بناء على الدراسات المحلية التي تحدد الأمراض الأكثر شيوعا في الكويت والمنطقة. وجاء في المادة السادسة أن تعد لجنة مشكلة من وزارة الصحة وجامعة الكويت وجهات الاختصاص الأخرى ومستشارين عالميين دراسة متكاملة تحدد: 1 - الأمراض الأكثر شيوعا في الكويت والمنطقة. 2 - نوعية الفحوصات المطلوبة لكل فئة بحسب المقاييس المعتمدة عالميا. 3 - الاحتياجات المطلوبة لتوفير الخدمة الصحية كالأجهزة الطبية والمعدات المستهلكة وغيرها. وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون. وتقوم وزارة الصحة بتوفير الاحتياجات الخاصة والميزانية اللازمة لهذا المشروع وذلك خلال سنة من تاريخ انتهاء الدراسة. وجاء في المادة السابعة: ينشأ في كل منطقة صحية قسم خاص يسمى قسم «تعزيز الصحة» يتبع رئيس الرعاية الأولية في المنطقة المعنية وتحدد مهامه بالآتي: 1 - الإشراف المباشر على برنامج «تعزيز الصحة الشخصي» بالتنسيق مع الجهات الصحية الأخرى. 2 - إعداد البرامج التوعوية الخاصة لكل مرض. 3 - إعداد دورات تدريبية لتوعية أفراد المجتمع بالطرق الصحية. 4 - حفظ بيانات المراجعين برسوم مدعومة للمواطنين. 2 - إنشاء مستشفى تخصصي للمتعاقدين بمساهمة من

تقدم النائب عصام الدبوس بالاقتراح بقانون في شأن تطوير الرعاية الصحية، ونصت المادة الأولى على أن تضع الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إستراتيجية متكاملة للرعاية الصحية للمواطنين حتى سنة 2030 وذلك على أن تتضمن برامج ولها أن تستعين في ذلك ببيوت الخبرة الوطنية والعالمية، وتنظم الحكومة مؤتمرا وطنيا لمناقشة هذه الإستراتيجية جميع الجهات المعنية. ونصت المادة الثانية على أن تلتزم الحكومة خلال ثلاث سنون من العمل بهذا القانون بإنشاء مدينة طبية متكاملة للخدمات الصحية تشمل على ما يأتي: 1 - الخدمات الثانوية والتخصصية. 2 - الرعاية الصحية التاميلية. 3 - الرعاية التلطيفية. 4 - مركز الحوادث والطوارئ. 5 - المركز الطبي للتدريب والتعليم المستمر. 6 - مركز التخطيط والجودة الصحية. ولها أن تستعين في ذلك بالمؤسسات الطبية العالمية التي تعمل بنظام «الإدارة الشاملة» لضمان حصول المدينة الطبية على الاعتماد العالمي. وجاء في المادة الثالثة ان تلتزم الحكومة بتأسيس شركة متخصصة للخدمات الصحية للمواطنين تقوم بإدارة المدينة الطبية المشار إليها في المادة السابقة. وتطرح أسهم هذه الشركة للاكتتاب العام وفقا للنسب التالية: 1 - 25٪ للمؤسسات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء. 2 - 30٪ للاكتتاب العام. 3 - 25٪ تطرح بالمزاد العلني للشركات والمقرض في سوق الكويت للأوراق المالية. 4 - 20٪ لمستثمر رئيسي يتمثل في شركة طبية خاصة متخصصة في إدارة المناطق الصحية أو مؤسسة عالمية متخصصة ومعتمدة. ونصت المادة الرابعة على أن تلتزم الحكومة خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون بما يأتي: 1 - تأسيس شركة للتأمين الصحي لتوفير الرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين برسوم مدعومة للمواطنين. 2 - إنشاء مستشفى تخصصي للمتعاقدين بمساهمة من



عصام الدبوس